

منهجية البحث في الأيديولوجيا عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد

أ. د. صالح فيلالي

قسم علم الاجتماع - جامعة الشارقة
الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ القبول 2011-04-19

تاريخ الاستلام 2011-01-02

ملخص

تتناول هذه الدراسة المعالجة المنهجية للأيديولوجيا، تستعرض في البداية السياق التاريخي لتطور مفهوم الأيديولوجيا من خلال التطرق إلى أطروحات مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد الذي كانت له مساهمة مميزة في الارتقاء بمفهوم الأيديولوجيا من مجرد وعي زائف، على حد تعبير ماركس، إلى نظريات للتغير الاجتماعي قابلة للتجسيد ميدانيا، بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية، حيث من المحتمل أن تكون هناك أشكال مختلفة من الأيديولوجيات، كما هو الحال في الكثير من بلدان العالم الثالث أين توجد الأيديولوجيات الاحتوائية - الانتقائية - Cooptive – eclectic ideologies.

وأخيرا تخلص الدراسة إلى استعراض مجموعة من النماذج في دراسة الأيديولوجيا، لعل أكثرها دقة المنهج الذي اتبعه كارل مانهايم في تمييزه بين الأيديولوجيا واليوتوبيا والنموذج الذي قدمه روبرت لاين الذي يحدد فيه بدقة البيانات الأيديولوجية، وأخيرا الطريقة التي اقترحها طاراس، وهي الطريقة التي نرى أنها أكثر ملاءمة للبحث في الأيديولوجيا، لأنها تحتفظ لنفسها بعدد من المستويات التجريدية وتسمح باختبار المستوى الذي يكون محل دراسة خاصة.

الكلمات المفتاحية: الأيديولوجيا، الأيديولوجيا السائدة، اليسار الجديد، المبادئ الأساسية، الأيديولوجية الممارسة.

مقدمة

تعالج هذه الدراسة مجموعة من القضايا النظرية والمنهجية ذات الصلة بمفهوم ومضمون الأيديولوجيا التي أثارها جدلا واسعا بين مؤسسي علم الاجتماع، خاصة كارل مارس وماكس فيبر وإيميل دوركايم. لقد تم التركيز على هؤلاء العلماء دون غيرهم لمساهمتهم المتميزة في المطارحات الأيديولوجية التي وضعت القواعد الأساسية لمنهجية البحث في الأيديولوجيا. ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة ووضعها في سياقها التاريخي والنظري ارتأينا أن نتطرق في البداية إلى الخلفية الفكرية التي مهدت لظهور وتطور مفهوم الأيديولوجيا من وجهة نظر رواد علم الاجتماع الأوائل، ومن جاء بعدهم من ذوي التوجه اليساري الجديد أمثال غرامشي وألتوسير وهابيرماس، الذين كان لهم الفضل في تطوير مفهوم الأيديولوجيا والارتقاء به إلى ما أصبح يعرف فيما بعد بنظريات الأيديولوجيا السائدة التي أعطت معنى جديدا لهذا المفهوم وحولتها من مجرد وعي زائف، كما وصفها ماركس، إلى نظرية للتغيير الاجتماعي. وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أفضل المداخل المنهجية التي يمكن استعمالها في تحليل وتفسير الأيديولوجيات السائدة في أي مجتمع. وفي هذا السياق تطرح الدراسة مجموعة من التصورات والنماذج الفكرية التي تؤسس لمدخل جديد في دراسة الأيديولوجيات. وفي النهاية تحاول الدراسة أن تستخلص من ضمن النماذج المطروحة للنقاش النموذج الأمثل للبحث في الأيديولوجيا على المستويين النظري والتطبيقي من خلال البحث في العلاقة بين ما يسمى بالمبادئ الأساسية والأيديولوجيا الممارسة *fundamental principles and operative ideology*، وهو ما كان شبه مغيب في الدراسات السابقة. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى سد هذا النقص في مجال منهجية البحث في الأيديولوجيا.

1. السياق التاريخي لمفهوم الأيديولوجيا

هناك اتفاق عام بين الباحثين على أن مفهوم الأيديولوجيا يعتبر من أكثر المفاهيم تعقيدا في العلوم الاجتماعية (Abercrombie, N., 1985, P. 187). وهذه الصعوبة لا تكمن فقط في كثرة النظريات التي تعالج هذا المفهوم وإنما في تعدد المضامين السياسية التي ألصقت به وكثرة استعماله في الحياة اليومية دون تحديد مضمونه بدقة. إن مفهوم الأيديولوجيا مثل مفهوم علم الاجتماع ظهر أولا في فرنسا ثم انتشر فيما بعد عبر أنحاء العالم. كان يعني في البداية الدراسة العلمية للأفكار، وأول من جاء بهذا المفهوم هو المفكر الفرنسي Antoin Dustutt de Tracy الذي كان يهدف إلى وضع أسس لدراسة فلسفية يمكن أن تكون فيما بعد قاعدة لكل العلوم (Barth, H., 1979, P. 1) لكن مضامين سياسية أضيفت لهذا المفهوم وذلك عندما استعمله نابليون بونابارت ليعني به ليس المفكرين أمثال de Tracy فقط وإنما كل المفكرين ورجال الفكر الذين يستخدمون الأفكار من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة متجاهلين بذلك الحقائق التاريخية والأطر المرجعية للأفكار التي يدرسونها معتبرا إياهم كمشاهين. (Kramnick, I., 1979, P. 1)

2. المعالجة المنهجية للأيدولوجيا من وجهة نظر مؤسسي علم الاجتماع

1.2 كارل ماركس

بعد مجيء كارل ماركس عرف مفهوم الأيدولوجيا تطورا ملحوظا ولم يعد مقتصرًا على نقد الدين فقط بل تعداه إلى نقد الفلسفتين الوضعية والمثالية: وفي هذا السياق يقول ماركس إن الفلسفة الغربية كان يغلب عليها الطابع المثالي الذي يرى بأن الإنسان ذو تكوين مزدوج فهو من جهة ينتمي إلى عالم الطبيعة ومن جهة أخرى ينتمي إلى عالم الروح. فإذا كانت ذوات الناس تجعل منهم جزءا من الطبيعة فإن أرواحهم عبارة عن موجودات فوقية. وحسب وجهة النظر المثالية يعتبر الفكر بمثابة النشاط المميز للروح. في حين أن التفاعل مع الطبيعة يمثل الصفة المميزة للجسم. وعليه فإن الوعي ملحق بالروح وهو حر ومستقل يمكن دراسته بطريقة منفصلة عن الوجود المادي. وقد استطاعت وجهة النظر هذه أن تهيمن على النظريات التقليدية في مجالات الوجود والمعرفة والسياسة، ولذا كانت سببا في وجود نظريات مضللة (Parekh, B., 1982, P. 3).

من المفيد أن نذكر هنا وباختصار ببعض النقاط المنهجية التي شكلت الأساس النظري لعمل كارل ماركس، الذي يمكن تصنيفه ضمن الفكر التقليدي لفلسفة التنوير، وفي نفس الوقت يمكن اعتباره كمحاولة ثورية لتجاوز نقائص هذه الفلسفة.

انطلاقا من انتقاده لفلسفة الوعي الألمانية والفلسفة المادية الفرنسية أخذ ماركس من الأولى الجانب المطلق للفكرة الهيقيلية حول «الروح» واعتبرها محددة تاريخيا ثم عوضها بما أسماه بـ «الطبقة التاريخية وممارستها». وأخذ من الثانية فكرة الواقع المادي كنقطة بداية حقيقية للعلم ونقد الدين، لكنه تاريخيا اعتبرها من صنع الإنسان، ولذا فهي عرضة للتغيير بواسطة ممارسته (Larrain, J., 1979, P. 35).

لقد تطورت نظرية ماركس حول الأيدولوجيا عبر مرحلتين أساسيتين: الأولى بدأت بنقده للأيدولوجيا الألمانية واستمرت حتى سنة 1855، طور ماركس خلالها مفاهيمه المتعلقة بالتاريخ والمجتمع. أما المرحلة الثانية فقد بدأت بدراسته المعقدة للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية. ومجمل القول أن اهتمام ماركس بمفهوم الأيدولوجيا بدأ بمحاولته لفصل الوعي عن الواقع ثم وضع نظريته الخاصة بأولوية الوجود على الوعي. وفي هذا السياق يقول ماركس «إن وعي الناس لا يحدد وجودهم، بل أن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم» (Marx and Engels, 1970, P. 181).

يرى ماركس أن تقسيم العمل وفصل المدينة عن البادية أدى إلى الفصل بين العمل التجاري والعمل الصناعي. كما نتج عن عملية تقسيم العمل الفصل بين العمل الفكري والعمل المادي، وأدى الفرق بين من يملك وسائل الإنتاج وبين من يبيع قوة عمله إلى ظهور التناقض الطبقي (الصراع الطبقي) بين العمال وأرباب العمل. وتؤكد الطريقة التي عالج بها ماركس مفهوم الأيدولوجيا طبيعة تناقض الواقع الاجتماعي، وعليه فإن طبيعة الوعي الاجتماعي لا يمكن فهمها إلا من خلال التناقضات المادية للحياة. ووفقا لهذا المنهج فالأيدولوجيا تحدد من خلال التناقضات الاجتماعية أو الوجود الاجتماعي، وهي ليست نتيجة لعملية تقسيم العمل فحسب بل هي أيضا شرط أساسي لاستمرار نظام الطبقة المهيمنة، لأنها تخفي العلاقات الحقيقية بين الطبقات. وبهذا المعنى فالأيدولوجيا تعطي الشرعية للنظام القائم بما في ذلك نظام تقسيم العمل والعلاقات بين الحكام والمحكومين. ويرى

منهجية البحث في الأيديولوجيا عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد

ماركس أن كل طبقة جديدة تحل محل الطبقة الحاكمة من قبلها لا تخدم في الحقيقة إلا مصالحها الخاصة لكنها تتظاهر بأنها ستعمل من أجل المصلحة المشتركة لكل أعضاء المجتمع، وفي نفس الوقت تحاول أن تقدم نظامها على أنه شمولي وعقلاني لا يضاهيه أي نظام في العالم. ولهذا السبب اعتبر ماركس الأيديولوجيا كوعي زائف لأن وظيفتها الحقيقية هي خدمة مصالح الطبقة الحاكمة وليست عامة الناس. (Marx and engles, 1974, P. 66) لكن أتباع ماركس فيما بعد تحدثوا عن الأيديولوجيا بمفهوم جديد كان الماركسيون القدماء يتجنبون استعماله. بمعنى أنهم لم يعودوا ينظرون إلى الأيديولوجيا على أنها وعي زائف بل اعتبروها كنظرية للتغيير الاجتماعي، تعمل على تماسك الطبقة وتوجه عملها. وبناء على ذلك يمكن أن تكون الأيديولوجيا اشتراكية أو رأسمالية أو حتى دينية، وفي بعض الأحيان قد تكون مركبة من مجموع هذه العناصر الثلاثة كما هو الحال بالنسبة لكثير من بلدان العالم الثالث بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة التي كانت أيديولوجياتها في الستينيات والسبعينيات وحتى مطلع الثمانينيات عبارة عن مزيج من مجموعة اتجاهات أيديولوجية يمكن وصفها بالاحتوائية – الانتقائية- (Filali,S., 1992, P.12) Cooptive-eclectic ideol- .ogy

2.2 ماكس فيبر

كان التفسير الذي قدمه ماكس فيبر لعلاقة البروتستانتية بالرأسمالية بمثابة نقد مباشر للنظرية الماركسية وتفنيد صريح لمسلّماتها، حيث أوضح أن الأفكار تمارس دورا أساسيا في دفع حركة المجتمع وتحوله نحو أشكال جديدة. وقد أوضح فيبر أيضا أنه من الصعب فهم التطور الرأسمالي في ضوء العوامل الاقتصادية وحدها لأن ذلك معناه التقليل من دور الأفعال في صنع المجتمع والتاريخ. لقد قصد فيبر بذلك قضية أساسية هي أن دراسة نشأة الرأسمالية يجب ألا تقتصر على العوامل الاقتصادية فقط، بل يجب أن تأخذ في اعتبارها وبنفس الأهمية تصورات الناس عن العالم الذي يعيشون فيه وواجباتهم إزاءه. ومعنى ذلك أن الكلفانية في نظر فيبر ليست مجرد انعكاس سلبي لظروف اقتصادية بقدر ما هي توجيه أيديولوجي فعال للفعل الاجتماعي وبالتالي عامل حاسم في أحداث التغيير الاجتماعي. (علي ليلة، 1982، ص 7)

لقد أشار ماكس فيبر في مؤلفه (الاقتصاد والمجتمع) إلى أن علم الاجتماع يهتم بالفهم التفسيري السببي لمجرى ونتائج الفعل الاجتماعي، ويبدو ذلك جليا أن فيبر لم يفصل بين الفهم والفهم التفسيري وإنما اعتبرهما وجهين متكاملين لمنهجية واحدة. (أحمد خطابي، 2008، ص 187) وتؤكد نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر على أن فعل الإنسان موجه بواسطة مجموعة من المعاني يكونها الإنسان عن العالم الذي يعيش فيه، وبالتالي فإن فهم الفعل الاجتماعي مرتبط بفهم صور المعاني التي يحملها أعضاء المجتمع، ويدخل الدين ضمن تلك المعاني الموجهة للسلوك الإنساني بما في ذلك السلوك الاقتصادي، بعبارة أدق أن المعتقدات الدينية يمكن أن توجه الفعل الاقتصادي.

في كتابه الأكثر شهرة (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)، حلل ماكس فيبر العلاقة بين ظهور بعض أشكال البروتستانتية وتطور الرأسمالية الغربية، موضحا بأن جوهر الرأسمالية هو

السعي وراء الربح والربح المتجدد باستمرار. ويوجد من وراء الممارسة الرأسمالية ما يسميه فيبر بروح الرأسمالية وهي عبارة عن مجموعة من الأفكار والأخلاقيات والقيم (Max Weber, 1976, P. 84).

حسب أطروحة ماكس فيبر، على الرغم من وجود مجموعة من الظواهر الرأسمالية في الحضارات الأخرى فإن الميزة الخاصة للرأسمالية الغربية والمتمثلة في تحقيق الربح غير المحدود والانضباط العقلاني في العمل، جعلها تظهر مرة واحدة في السياق التاريخي لتطور الحضارات (Raymond Aron, 1977, PP. 221- 225).

ويرى ماكس فيبر بأن البروتستانتية الزاهدة كان لها الأثر الواضح والفعال في خلق وتنمية روح الممارسة الرأسمالية، لأنها كانت بمثابة المنهج الأساسي المتبع في ممارسة التجارة الذي يشجع ما يسميه ماكس فيبر بالرأسمالية العقلانية فأصبح جمع المال عبارة عن أخلاق دينية وتجارية. وهكذا فإن انتظام الحياة البروتستانتية ساعد بشكل كبير على زيادة الإنتاج الرأسمالي والتخصص في تقسيم العمل (Habermas J., 1975, P. 39).

لقد أثارت وجهة نظر ماكس فيبر حول العلاقة بين الدين والرأسمالية جدلا حادا بين المفكرين والمؤرخين ووجهت إليها انتقادات كثيرة نذكر منها ما صدر عن عالم الاجتماع Kautsky الذي دافع عن وجهة النظر الماركسية حول مسألة العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعي. وحثه في ذلك هي أن الرأسمالية المبكرة سبقت البروتستانتية، وأن مذهبها الكلفاني تطور في أحضان المدن التجارية التي شهدت الأشكال الأولى للتصنيع. وفي اعتقاده أن البروتستانتية أصبحت فيما بعد تمثل أيديولوجية الرأسماليين التي أضفت على عملهم الشرعية الدينية والقانونية (Taras, R., 1984, PP. 9-10).

3.2 إيميل دوركايم

على الرغم من أن دوركايم لم يناقش مفهوم الأيديولوجيا بطريقة تحليلية كما هو الشأن بالنسبة إلى ماركس إلا أنه تعرض لهذا المفهوم في بعض كتاباته، خاصة في مؤلفه قواعد المنهج. ويلاحظ أن السياق الذي تعامل فيه دوركايم مع الأيديولوجيا يكمن في محاولته لوضع أسس لعلم الاجتماع باعتبار علم الحقائق الاجتماعية. وانطلاقا من اعتباره للحقائق الاجتماعية كأشياء يرى دوركايم أن الناس يكونون بعض الأفكار أو التصورات المسبقة حول الأشياء والتي من الطبيعي أن تستبدل بأشياء حقيقية. وفي اعتقاده أن التصورات المسبقة يمكن أن تكون موضوعا للعلم والتأمل بدلا من الأشياء نفسها. إلا أن العلم الذي يهتم بالتصورات والأفكار يمكن أن ينتج فقط ما يسميه دوركايم بـ «التحليل الأيديولوجي» الذي ينطلق من الأفكار إلى الأشياء وليس العكس.

حسب دوركايم كل العلوم تمر في بداية نشأتها بمرحلة التصورات المسبقة بما في ذلك علوم الفيزياء والكيمياء، وفي تصوره أن هذا المنهج لا يستطيع أن يأتي بنتائج إيجابية لأن الأفكار تمثل حاجزا بين العلم والأشياء، وهي تكون فعالة أكثر في علم الاجتماع، لأن الأشياء الاجتماعية هي في حقيقة الأمر نتاج النشاط الإنساني ومن ثم فهي تبدو كتطبيق لبعض الأفكار. ومن هنا اعتبر دوركايم علم الاجتماع كعلم للحقائق الاجتماعية، إلا أنه يشترط لقيام هذا العلم على أسس سليمة استئصال

منهجية البحث في الأيديولوجيا عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد

التصورات أو الأفكار المسبقة. ومن جهة أخرى يرى أن التصورات المسبقة متأصلة في الطبيعة الإنسانية، فالناس لا يستطيعون الحياة بدون تكوين بعض الأفكار عن محيطهم، وهم ينتجون مثل هذه الأفكار قصد التكيف مع الواقع الذي يعيشون فيه (Larrain, J., Op.cit, PP . 91-99). إلا أن دوركايم يفرق في نفس الوقت بين عالم الأفكار وعالم الأشياء وانطلاقاً من هذا التقسيم عالج مفهوم الأيديولوجيا، ويمكن تلخيص هذه المعالجة في الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الأيديولوجيا سابقة على العلم، وهذا يعني ضمناً أن كل العلوم مرت في بداية نشأتها بمرحلة الفكر الأيديولوجي، فعندما تصبح مجموعة من الظواهر موضوعات للعلم فهي لم تكن قد تمثلت في الذاكرة فحسب بل تحددت أيضاً في شكل مفاهيم، وهذا يعني أن العلوم ما هي إلا تطبيق للأفكار.

الفرضية الثانية: الأيديولوجيا عنصر أساسي في وجود تبعية الإنسان، بمعنى أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش في محيط دون أن يكون عنه بعض الأفكار التي قد تساعده على تنظيم أو ضبط سلوكه. لكن مثل هذه الأفكار تنقصها الملاحظة الموضوعية والإدراك العلمي الحقيقي، وبالتالي يمكن القول إن الأيديولوجيا هي الشكل العفوي لتصور شيئاً حقيقياً.

الفرضية الثالثة: الأفكار أو المفاهيم ليست البدائل الشرعية للأشياء، فالوظيفة الأساسية للأفكار الناجمة عن التجربة اليومية هي وضع أفعالنا في انسجام مع محيطنا. ومن هنا يمكن القول إن الأيديولوجيا هي الشكل العفوي للتجربة التي بواسطتها يكيف الناس علاقاتهم مع الواقع. لكن نظراً لكون هذه الأفكار قريبة من أذهاننا أكثر منها إلى الحقائق المتصلة بها فمن الطبيعي أن نسعى إلى استبدالها بهذه الأخيرة (الحقائق) وجعلها موضوعاً لتأملاتنا.

الفرضية الرابعة: انطلاقاً من مضمون الفرضية الثالثة يمكن القول إن جوهر الأيديولوجيا هو سوء إدراك الواقع وكذا سوء فهم نظام الأولوية بين الأفكار والأشياء، ويبدو ذلك جلياً في تأثير الفكر الأيديولوجي على إقامة عالم خيالي للعلاقة بين الأفكار والواقع، الأمر الذي جعل دوركايم يؤكد على أن جوهر الأيديولوجيا هو مثالية عفوية. في الحقيقة أن نظام العلاقات في مجال الأيديولوجيا قد تم تخفيضه إلى نظام تداعي المعاني في أذهاننا، ولذا فالأيديولوجيا ليست مساوية للمعنى المشترك أو التجربة الاجتماعية. ومن هنا اعتبر دوركايم الأيديولوجيا كعقبة أيبستيمولوجية أمام العلم من شأنها أن تعيق سبيل تقدمه إذا لم يحدث معها القطيعة، بمعنى التخلي عن الأفكار الوهمية والاتجاه نحو الواقعية التي هي أساس العلم. فبدائية أي علم تأتي عن طريق تطوير الإنسان لنموذج معرفي لحقيقة جديدة كان يخفيها عنه في السابق الجهل الذي فرضته عليه أوهامه.

قبل أن ننهي الحديث عن المعالجة المنهجية للأيديولوجيا عند دوركايم لا بد من الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين:

أولاً: تختلف مناقشة دوركايم للأيديولوجيا عن التصورات السوسولوجية للأيديولوجيا، فالنظريات السوسولوجية تفسر الأيديولوجيا على أنها عناصر من عناصر البناء الاجتماعي أو كأنظمة لأفكار الحركات الاجتماعية. فالأيديولوجيا بالنسبة لعلم الاجتماع هي تلك الأفكار التي تدافع عن مصالح طبقة اجتماعية معينة وتعمل على تبرير شرعيتها في حين أن نظرية دوركايم في الأيديولوجيا لم تطور على أساس أنها جزء من سوسولوجيته بل على أساس أنها عنصر من عناصر أيبستيمولوجيته

التي ترى بأن الأفكار تشكل عقبة أمام معرفة الأشياء.
ثانياً: إن تصور دوركايم لمصدر ووظيفة الأيديولوجيا ليس سوسيولوجيا، فهي بالنسبة إليه أساس وجود تبعية الإنسان وجوهر طبيعة عقله، إلا أن أشكال وشروط وجود هذه التبعية لم يتم شرحها من طرف دوركايم على الإطلاق. لكن من المؤكد بالنسبة إليه أنها غير اجتماعية وهي بالضرورة سابقة على وجود أي علم اجتماعي. وبالتالي يمكن القول إن مكانة النظرية الأيديولوجية عند دوركايم أملتها عليه غايات انطلاقة في نظرية المعرفة التي لا يمكن أن تحل محل الخطاب السوسيولوجي (Hirst, P.O., 1975, PP. 83-89).

3. المعالجة المنهجية لنظريات الأيديولوجية السائدة

منذ بداية العشرينيات من القرن الماضي تحول أغلب الفكر الماركسي إلى معارض للنصوص المبكرة واهتم أكثر بالعناصر المكونة للبناء الفوقي مثل السياسة والأيديولوجيا بدلا من التركيز على المسألة الاقتصادية. وحجة هذا التوجه الجديد هي أن الأسرار الخفية للمجتمع الرأسمالي يمكن اكتشافها من خلال تحليل السياسة والأيديولوجيا وليس من خلال تحليل الاقتصاد فقط، وهذا يعني أن البناء الفوقي مستقل نسبيا عن البناء التحتي. لكن في نفس الوقت ظهرت هناك وجهات نظر مختلفة بين الكتاب الماركسيين. ومن أجل توضيح طبيعة هذه الاختلافات سوف نناقش فيما يلي وجهات نظر كلا من غرامشي، هابيرماس والتوسر كأمثلة للكتاب الذين ركزوا على الاستقلالية والفعالية السببية لعناصر البناء الفوقي بصفة عامة والأيديولوجيا بصفة خاصة.

1.3. غرامشي

في الواقع لا يوجد هناك في عمل غرامشي تصور نظري واضح لمفهوم الأيديولوجيا بالمعنى الحقيقي للكلمة، لكن مساهمته في النظرية الماركسية من خلال إدخاله لمفهوم «الهيمنة» He-gemony و«المتقف العضوي» أعطى لمفهوم الأيديولوجيا أهمية جديدة كقوة مادية في التاريخ. لقد عارض غرامشي أي شكل من أشكال الاقتصادية Economism التي تستلزم الاقتناع الحديدي بأن وجود القوانين الموضوعية للتطور التاريخي متشابهة في النوع مع قوانين الطبيعة. الأمر الذي جعله يبتعد عن مفهوم الأيديولوجيا كانعكاس بسيط للعلاقات الاقتصادية وتعبير منتظم للطبقة الحاكمة. على الرغم من أن الأيديولوجيا السائدة تقدم نفسها على أنها شمولية فهي لا تنبثق مباشرة عن الطبقة الحاكمة بل هي عادة ما تكون نتيجة لعلاقة القوى بين أطراف الجهة الحاكمة. ويرى غرامشي أن الطبقة الحاكمة مطالبة بإخضاع الطبقات الأخرى إلى متطلبات العملية الإنتاجية ليس فقط عن طريق إصدار المراسيم بل أيضا من خلال التحويل المستمر للعادات والقيم الأخلاقية في المجتمع المدني (Centre for C.C.S, 1980, P. 48). وفي هذا السياق عبر غرامشي عن كراهيته للاقتصادية معربا في نفس الوقت عن رغبته في إقامة نظرية حول استقلالية الممارسة السياسية والأيديولوجية. إن هذا التحول في فكر غرامشي أدى به إلى إنتاج مفهوم «الهيمنة» الذي يعتبر من المفاهيم الأساسية في تاريخ الماركسية. ويرى بعض الكتاب أن الاستعمالات الحديثة لهذا المفهوم تميل إلى تشبيهه بفكرة الهيمنة الأيديولوجية،

منهجية البحث في الأيديولوجيا عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد

وتحاول أن تجعل منه بكل بساطة مجرد مرآة عاكسة للعلاقة بين الهيمنة والخضوع. أما بالنسبة لغرامشي فإن مفهوم الـ Hegemony يتضمن ما هو أيديولوجي لكنه لا يختزل إلى ذلك المستوى Hegemony. ويلاحظ أن مفهوم الـ Hegemony أنتج من طرف غرامشي لتحليل العلاقات داخل وبين الطبقات (Centre for C.C.S., Ibid, P. 49) استنادا إلى غرامشي، هناك فرق بين بناء المجتمع المدني وبناء الدولة، فالأول يتشكل من المؤسسات الخاصة مثل الكنيسة، المدارس والاتحادات العمالية. في حين يتكون الثاني من المؤسسات العامة مثل الحكومة، الشرطة، المحاكم والجيش. وهذان المستويان ينسجمان مع وظيفة الـ Hegemony التي تمارسها الجماعة المهيمنة من جهة ومع الهيمنة المباشرة للدولة من خلال شرعية نظام حكمها من جهة ثانية. ويلاحظ أن الوظائف المتكلم عنها هنا منتظمة ومتراصة بدقة (Bennett, T., 1985, P. 213)، وفي بعض أعماله الأخرى تناول غرامشي وجهة نظر مغايرة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، إذ يرى أن الدولة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة ليست مجرد وسيلة للقمع بل لها وظائف أيديولوجية هامة خاصة فيما يتعلق بعُرف الديمقراطية البرلمانية الذي تمارس الدولة من خلاله شرعيتها.

إن المسألة الحاسمة بالنسبة لغرامشي هي أنه على الرغم من وجود وعي طبقي على بعض المستويات فإن دمجها بالأيديولوجيا السائدة جعله يتجه نحو إنتاج سلبية أخلاقية وسياسية. إن العمل على تطوير وعي الطبقة العاملة إلى حالة الوعي الذاتي والفعالية السياسية يتطلب مساندة وتدعيم حزب سياسي جماهيري. ومن جهة أخرى فإن نجاح أي حزب جماهيري في كفاحه يتوقف إلى حد ما على متفقيه الذين لهم دور هام في تشكيل وعي ذاتي متماسك (Abercroubie, N., Op.cit., (PP. 113-115).

2.3. هابيرماس

على غرار ما قام به غرامشي رفض هابيرماس الاقتصادوية Economism مفضلا إعطاء أهمية أكثر لعناصر البناء الفوقي. وفي رأيه أن العامل الاقتصادي له الأولوية في الرأسمالية المبكرة فقط، أما في الرأسمالية الحديثة فإن السياسة والاقتصاد متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما. ومن جهة أخرى يرى هابيرماس أن أصل أزمة المجتمع الرأسمالي تكمن في المجال الأيديولوجي وليس في الاقتصاد، وفي اعتقاده لا بد أن يكون هناك تقدم في الرأسمالية الحديثة، وأن مثل ذلك التقدم هو الذي يعطي الشرعية للأنظمة الاجتماعية القائمة. مثلا تشكل الممارسات الرسمية للديمقراطية البرلمانية مصدرا هاما للشرعية السياسية والبيروقراطية. ويمكن فهم بناء الرأسمالية المتقدمة على انه رد فعل تشكيلة اجتماعية على وجود أزمة. ولتفادي هذه الأزمة تعمل المجتمعات الرأسمالية على دمج كل القوى الاجتماعية حتى لا تقسح المجال لبروز أي صراع من شأنه أن يطيح بالنظام القائم. وفي نفس الوقت تعمل على إرضاء المطالب السياسية للأحزاب العمالية الإصلاحية.

ومن جهة أخرى يرى هابيرماس أن الصراع الطبقي في الرأسمالية المبكرة عُوض بالمساومة الطبقيّة في الرأسمالية الحديثة. وبهذه الطريقة تصدعت الهوية الاجتماعية للطبقات وتجزء الوعي الطبقي، وأصبحت المساومة الطبقيّة جزءا من بناء الرأسمالية المتقدمة تجعل في أغلب الأحيان كل

واحد وفي نفس الوقت مشارك وضحية (Habersmas, J., Op. cit, P. 39). إن هذا التطور الهام الذي استلزم فقدان الهوية الطبقيّة وتجزء الوعي الطبقيّ ناجم عن الطريقة التي تناقش بها الأجور. بعبارة أخرى إن عملية مناقشة الأجور ما هي إلا مساومات سياسية بين العمال وأرباب العمل. منذ أن أصبحت هناك اختلالات وظيفية واضحة في ميكانزمات السوق فإن الشرعية التي خدمت الرأسمالية في أيام ماركس لم تعد كافية وعليه أضحت تدخل الدولة ضروري لإصلاح تلك الاختلالات الوظيفية، لكن كان لا بد من إعطاء هذا التدخل الشرعية اللازمة. وتعتبر المؤسسة البرلمانية الديمقراطية وحدة من العمليات الشرعية الهامة التي تعمل على انتزاع ولاء الجماهير لكنها تتفادى في نفس الوقت مشاركتها الفعلية في ممارسة السلطة (Abercrombie, N., Op. cit, P. 19). فيما يخص العلاقة بين العلم والأيدولوجيا يرى هابيرماس أن العلم والتكنولوجيا أصبحا من أهم المتغيرات الأساسية في التطور الاجتماعي المعاصر. ففي المجتمعات التكنولوجية المتقدمة يصبح الناس أقل تسييسا وذلك نتيجة لتأثيرات الأيدولوجيا التكنوقراطية التي تقر هذه العملية. ويرى أن الأيدولوجيا التكنوقراطية تختلف عن شكل الأيدولوجيات القديمة في مظهرين اثنين. الأول يفترض أن الصراع الناتج عن وجود الرأسمال الخاص سيوجد له حل عن طريق عملية التفاوض والتعديل داخل النظام الاقتصادي. أما الثاني فيتمثل في بحث التكنوقراطية عن الحصول على ولاء الجماهير من خلال نظام توزيع الخيرات والخدمات الذي يضمن الاحتياجات الأساسية لكل فرد. بمعنى أنها تعمل على شراء تشجيع الجماهير من خلال توفير ما تحتاجه من خدمات. وفي هذا السياق يمكن القول إن منجزات المجتمع التكنولوجي لا تقاس بمنجزاته السياسية وإنما بالطريقة التي نجح بها في توزيع الوقت والمال على أعضائه بكل انسجام. وكما يقول Taras، إن التأكيد على الفعالية والأهلية والمعرفة العملية تحول إلى مثل أعلى جديد للعدالة الاجتماعية، اعتبر من طرف أنصار النموذج التكنوقراطي حيايديا في علاقته بالطبقات الاجتماعية. في الواقع أن مثل هذه القيم التي تمثل المبادئ الأساسية للأيدولوجيا التكنوقراطية لا تخدم إلا النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد (Taras,R., Op. cit, PP. 9-10).

3.3. التوسر

على غرار كلا من غرامشي وهابيرماس عارض التوسر الاقتصادية التي تعتمد على التفسير الميكانيكي المجازي للعلاقة بين البنائين الفوقي والتحتي. وعلى العكس من ذلك يرى الكل الاجتماعي كمجموع كلي لمستويات أو درجات مستقلة نسبيا وتتوقف نسبيا على بعضها البعض، ومن غير الممكن اعتبار أي مستوى معزولا عن المستويات الأخرى. علاوة على ذلك لا توجد لحظة يكون فيها الاقتصاد خالصا، فهو دائما مرتبط بمستويات أخرى كالسياسة والأيدولوجيا، وفي نفس الوقت لا يمكن استنتاج هذه الأخيرة ببساطة من الاقتصاد.

حسب التوسر، إن علاقات الإنتاج تفترض وجود بناء فوقي قانوني وسياسي وأيدولوجي كشرط لوجودها المتميز. ولا يمكن فهم هذه العلاقات بمعزل عن الشروط الخاصة بوجود بنائها الفوقي. ولذا يطالب التوسر بوجود علاقة قوية بين الأيدولوجيا والسياسة من جهة والاقتصاد من جهة أخرى، ويرى أن الأولى شرط لوجود الثاني. هذه ليست مجرد نظرة لتفاعل العناصر ولكنها

منهجية البحث في الأيديولوجيا عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد

تأكيد على أن الاقتصاد لا يمكن أن يبقى مستقلاً عن عناصر البناء الفوقي. علاوة على ذلك يرى التوسر أن النظام القانوني شرط لوجود الاقتصاد الرأسمالي «كل البناء الاقتصادي لنموذج الإنتاج الرأسمالي من بداية عملية الإنتاج إلى التداول وتوزيع الإنتاج الاجتماعي يفترض وجود نظام قانوني، وتمثل عناصره الأساسية في قانوني الملكية والعقود» (Abercrombie, N., Op.cit., P. 21). لكن استمرارية النظام القانوني تتوقف على وجود هيمنة أيديولوجية قوية. بعبارة أخرى تعتبر الأيديولوجيا شرط ضروري لوجود أي نظام قانوني أو اجتماعي في أي مجتمع إلا أن وظيفتها تختلف من نموذج إنتاج إلى آخر.

في مقاله حول الأيديولوجيا والأجهزة الأيديولوجية للدولة لاحظ التوسر أن إعادة إنتاج كلا من علاقات الإنتاج والقوى المنتجة لا يستلزم فقط تبديل وسائل الإنتاج المادية مثل الآلات والبنائات وإنما يتطلب أيضاً إعادة إنتاج قوة العمل، وأن إعادة إنتاج هذه الأخيرة لا يكمن فقط في إعادة إنتاج مهاراتها وإنما أيضاً في إعادة إنتاج إذعانها إلى قواعد النظام القائم. وهذا يعني إعادة إنتاج خضوع العمال إلى الأيديولوجية الحاكمة، بالإضافة إلى إعادة إنتاج قدرة هذه الأخيرة على البقاء والاستغلال وممارسة القمع (Abercrombie, N., Ibid, P. 23). وهذه العملية تتم من خلال الأجهزة القمعية لمؤسسات الدولة وأجهزتها الأيديولوجية المتشكلة من الحكومة والموظفين والشرطة والجيش والسجون من جهة والمؤسسات الدينية والتربوية والأحزاب السياسية والاتحادات النقابية والأسرة من جهة ثانية.

إنما يتم تحقيقه في نهاية المطاف بواسطة الأجهزة الأيديولوجية للدولة هو تدعيم أيديولوجية الطبقة الحاكمة أو الطبقة التي تملك سلطة الدولة. إذا كان أغلب المنظرين المعاصرين من الماركسيين وغير الماركسيين قد حاولوا وصف العلاقة بين تطور الفكر الأيديولوجي وتغير العلاقات والشروط المادية فإن التوسر تبنى النموذج الماركسي التقليدي مركزاً على أهمية العلاقة بين الوجود والتجربة من جهة والتجربة والأيديولوجيا من جهة أخرى (Taras, R., Op. cit, P. 15).

قبل أن ننهي الحديث عن هذا الجزء يمكن أن نقول: إذا كان هناك تزايد في التأكيد على الاستقلالية والفعالية السببية لعناصر البناء الفوقي بصفة عامة والأيديولوجيا بصفة خاصة فإنه لا يوجد هناك تصور مشترك للحجج المقدمة. فغرامشي مثلاً يؤكد دور العامل الثقافي في تحليل كل من الأيديولوجيا السائدة والطبقة السائدة، ويرى بأن الكتلة الحاكمة مطالبة بإخضاع الطبقات الأخرى إلى متطلبات القوى المنتجة ليس فقط عن طريق إصدار المراسيم لكن أيضاً من خلال الاستمرار في تحويل العادات والقيم الأخلاقية للمجتمع المدني. وفي اعتقاده أن للمثقفين دوراً هاماً في تشكيل الوعي الذاتي للطبقة العاملة. في حين يؤكد هابيرماس على ضرورة التفريق بين الرأسمالية المبكرة والرأسمالية الحديثة. ويرى أنه على الرغم من أن التفسير الماركسي لطبيعة الرأسمالية ينطبق على الرأسمالية المبكرة فإنه أقل فائدة في تحليل الرأسمالية الحديثة، لأن الصراع الطبقي في هذه الأخيرة تم استبداله بالمساومة الطبقيّة من خلال مناقشة الأجور والديمقراطية البرلمانية التي تضمن شرعية النظام الرأسمالي المعاصر.

إذا كان كل من غرامشي وهابيرماس قد حاولوا - بطرق مختلفة- إعطاء أهمية أكثر لعناصر البناء الفوقي في تحديد وجود الأيديولوجيا السائدة في المجتمع الرأسمالي الحديث فإن التوسر تبنى

النموذج التقليدي للماركسية مركزا اهتمامه على طبيعة العلاقة بين الوجود والتجربة من جهة والتجربة والأيدولوجيا من جهة أخرى. واقترح لهذا الغرض ضرورة وجود علاقة قوية بين الأيدولوجيا والسياسة من جهة والاقتصاد من جهة أخرى.

على الرغم من الاختلافات الملاحظة بين الكتاب الثلاثة فإنهم يجمعون على تأكيد فكرة أهمية الأيدولوجيا السائدة، إلا أن تحديد أية أيدولوجيا يتوقف على التحليل الدقيق لكل حالة. ومع ذلك يمكن ملاحظة أشكالا عامة للأيدولوجيا وذلك من خلال بعض نماذج الإنتاج. وفي هذا السياق يقول الكاتب Abercrombie

إن البناء الأيدولوجي في كل من النظامين الإقطاعي والرأسمالية المبكرة أكثر تماسك منه في المجتمع المعاصر. ففي المجتمع الإقطاعي مثلا كانت الأيدولوجيا السائدة دينية أو على الأقل مشكلة على أساس اعتبارات دينية. وفي الرأسمالية المبكرة كانت الأيدولوجيا السائدة موحدة بمجموعة من المعتقدات وصفت بالفرسانية. أما في الرأسمالية الحديثة فإن الوحدة الأيدولوجية المحددة في الفترتين السابقتين لم تعد موجودة. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي طرأ على أجهزة الإرسال والاستقبال فإن مجال وفعالية الأيدولوجيا السائدة قد تقلص إلى درجة كبيرة. ويعود السبب في ذلك إلى التغيرات الكبيرة في الاقتصاد والتنظيم السياسي للمجتمع. (Abercrombie, N., Op . Cit.) (PP. 156-157)

4. الأطر المنهجية لدراسة الأيدولوجيا

إن التعريف الأولي للأيدولوجيا الذي نستخلصه من هذه الدراسة يمكن صياغته على النحو التالي: الأيدولوجيا هي نظام من الأفكار والمبادئ المتأصلة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في أي مجتمع. إن استمرار وجودها أو تعديلها يتوقف على التطور الاجتماعي والمادي للمجتمع. ويمكن استعمالها كأداة للمعارضة أو الدفاع عن النظام الاجتماعي القائم. ومن أجل فهم شامل لطبيعتها ووظيفتها يجب تحليلها في سياقها التاريخي والنظري. ونعتقد أن هذا التعريف يوفر إطارا مناسباً لفهم الأيدولوجيا في أي مجتمع. لكن استنباط إطار ملائم لتحليل الأيدولوجيا لا يتطلب فقط تعريفا عاما لهذا المفهوم بل لا بد أيضا من اتخاذ قرار يتعلق بمستوى التجريد الذي يمكن على أساسه جعل مفهوم الأيدولوجيا قابل للدراسة عمليا.

في استعراضه لبعض المناهج التي استخدمت لتحقيق هذه الغاية يقول طراس Taras، لعل أكثر هذه المناهج دقة هو المنهج الذي اتبعه كارل مانهايم في تمييزه بين الأيدولوجيا والبيوتوبيا. حيث عرف الأولى بأنها نظام للتفكير يهدف إلى المحافظة على الوضع الاجتماعي القائم، في حين تهدف الثانية إلى تغيير الواقع (Taras, R., Op. Cit, P. 25).

حسب مانهايم هناك معنيان مختلفان لمفهوم الأيدولوجيا وهما: الخاص والعام. وفي رأيه يكون التصور الخاص منطبق على مفهوم الأيدولوجيا عندما يشير المفهوم إلى شكوكنا في الأفكار والمزاعم المقدمة من طرف خصمنا. وتصبح خصوصيته واضحة عندما يقابل أو يقارن مع التصور الشامل للأيدولوجيا. وهنا نرجع إلى أيدولوجية عصر أو تاريخ محدد لمجموعة اجتماعية، ومن ثم نكون مهتمين بمميزات وتركيب البناء الكلي لذاكرة هذا العصر أو هذه الجماعة. ويصبح ذلك البناء

منهجية البحث في الأيديولوجيا عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد

العام للذاكرة مجالاً لعلم اجتماع المعرفة عند مانهايم الذي يعترف بالصعوبات المنهجية المتعلقة بالإجابة عن السؤال الحاسم وهو: كيف يمكن للكليّة التي نسميها بروح العصر أن تتخلص من اعتراضات ذلك العصر، وكيف يمكن إعطاؤها تفسيراً نظرياً. لكنه أكد في النهاية أن كل فكرة يجب أن تختبر بمدى تطابقها مع الواقع (Mannheim, K., 1972, P. 73).

في الواقع تمثل الطريقة البنائية ميزة أساسية في المنهجية السوسيولوجية عند مانهايم. إن النظر إلى حالة معينة من وجهة نظر بنائية لا يعني شرحها كحالة منعزلة عن الحالات الأخرى بل تعالج كجزء من بناء واسع. وفي هذا السياق يقول مانهايم: «نحن نفهم الكل من الجزء والجزء من الكل، ونستشف روح العصر من البيانات والوثائق الشخصية ونترجم هذه البيانات على أساس ما نعرفه عن روح العصر» (Taras, R., Op. Cit, P. 47).

وفي الجانب الآخر الأكثر تعقيداً من منهج مانهايم نجد نموذجاً لطريقة أخرى معدة بدقة لتحديد البيانات المتعلقة بالأيديولوجيا. ويمثل هذا التيار الاتجاه السائد في المنهجية الأمريكية. ويتجلى ذلك بوضوح في النموذج المعقد الذي قدمه الكاتب الأمريكي Robert E. Lane والمتضمن لخمس عوامل يصعب وصفها وقياسها. وقد لخص هذا النموذج في الفرضية التالية: «بالنسبة لكل مجتمع: وجود قاعدة يحدث بعض التجارب المشتركة تترجم من خلال بعض المقدمات الثقافية من طرف أناس لهم بعض الصفات الرفيعة وعلى ضوء بعض الصراعات الاجتماعية تنتج بعض الأيديولوجيات السياسية» (Lane, R. E., 1962, PP. 415-416). فالأيديولوجيا من وجهة النظر هذه هي نتاج لحشد من المتغيرات المختلفة والمجردة في آن واحد. ولذا يمكن القول إن قيمتها الاستكشافية ليست ذات منفعة كبيرة. بعبارة أخرى إن هذا النموذج غير مفيد تماماً لأنه يفتقد إلى تلك التصورات التحليلية التي تسمح له بأن يكون عملياً.

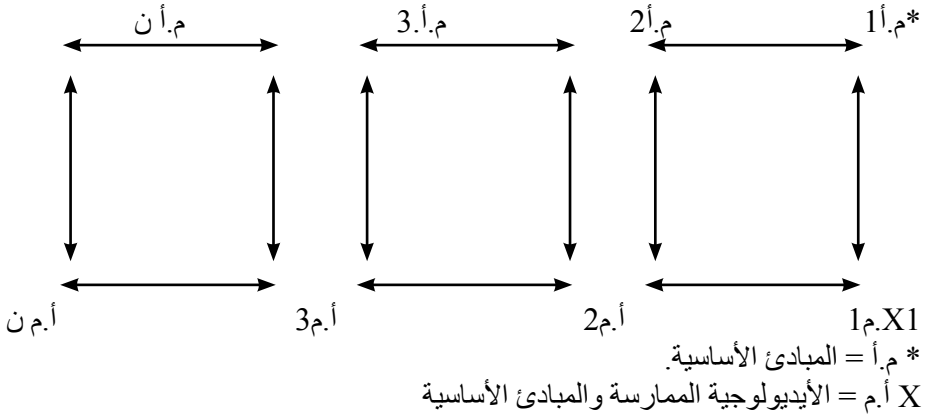
يرى طراس Taras أن الطريقة المنهجية لدراسة الأيديولوجيا التي تبدو قادرة على تجنب مأزق الشمولية الكامن في منهج علم اجتماع المعرفة والخاصية المشتركة في علم الاجتماع الوضعي هي ما يمكن وصفها بالطريقة التدريجية Gradational approach التي تحتفظ بعدد من المستويات التجريدية لمفهوم الأيديولوجيا وتسمح باختيار المستوى الذي يكون موضوعاً لأي دراسة خاصة. فبدلاً من التفريق بين ما هو أيديولوجي وما هو غير أيديولوجي تبحث هذه الطريقة في الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى تكون ظاهرة ما أيديولوجية؟ بعبارة أخرى يمكن أن تكون الظاهرة الأيديولوجية ممثلة في حلقة متصلة من الأهداف الطويلة المدى إلى الأهداف القصيرة المدى (Taras, R., Op. Cit, P. 26). ويتصف عمل لنين بهذه الطريقة العامة حيث فرق بين الأهداف الأساسية العامة، التي لا تتغير مع منعطفات التاريخ مادامت العلاقات الأساسية بين الطبقات لم تتغير والأهداف الآنية والمباشرة التي تتغير من فترة إلى أخرى (Lenin, V., Vol, 17, P. 39). هناك مجموعة من الأطر المنهجية التي استعملت الطريقة التدريجية في دراسة الأيديولوجيا. ومن الباحثين الذين اهتموا بدراسة هذا الموضوع من منظور تدرجي نجد عالمة الاجتماع البولونية K. Kwiatkowski التي ترى بأن الأيديولوجيا على المستوى العام تأخذ شكل مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤثر في الممارسة لكنها مستقلة عنها نسبياً. وفي اعتقادها أن تماسك محتوى أي مبادئ أيديولوجية أساسية قد يؤثر في آراء وسلوك الناس، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى مجتمع

أ.د. صالح فياللي (221-237)

أكثر استقراراً. أما على المستوى الأدنى فإن الأشكال الأيديولوجية مكونة من قيم عملية مستمدة من المبادئ الأساسية العامة وتسمى بالممارسة السياسية. وترى Kwiatkowski أن المستويين الأيديولوجيين لا يكونان دائماً في حالة انسجام حيث يلاحظ في بعض الأحيان وجود تناقض واضح بين المبادئ والممارسة.

هناك نموذج ثالث لدراسة الأيديولوجية بُني هو الآخر على الطريقة التدريجية تم تطويره من طرف الباحث M.Seliger الذي يرى أن كل النقاشات السياسية عادة ما تنقسم إلى فرعين متفاعلين ومتقاطعين في بعديهما، وهما ما يسمى بالبعد الأساسي والبعد الأيديولوجي الفعال. الأول يخص المبادئ التي تحدد تطور النظام الموجود ومن ثم الأهداف النهائية للحركة أو الحزب. أما الاهتمام بالمتطلبات العملية والمستعجلة فيشكل البعد الفعال.

ومن أجل فحص دقيق لميزة أي أيديولوجيا يقترح Seliger ثنائية مبنية على مبادئ أساسية وأيديولوجية ممارسة. الأولى تحدد الأهداف النهائية التي ستجز، والثانية تهتم بتطبيق السياسات المستمدة من المبادئ الأساسية. وفي هذا السياق يعرض نموذجاً تكون فيه المبادئ الأساسية مرتبطة بنظائرها في البعد الآخر من جهة وبالأيديولوجية الممارسة ومع بعضها البعض في نفس البعد من جهة ثانية. وفيما يلي رسم توضيحي لهذا النموذج.



إن هذا الرسم البياني يبين بوضوح أن التشعب والتناقض بين المبادئ الأساسية في كلا الاتجاهين العمودي والأفقي لا مفر منه في الأيديولوجيا العامة لأي حزب حاكم. وغني عن البيان أن الحاجة إلى اتخاذ قرارات ستؤدي بالضرورة إلى الصراع بين مبدأ أساسي ونظيره في البعد الآخر وبين المبادئ في نفس البعد (Taras, R. Op. Cit, PP. 33-36). وقد استعمل طراس هذا الإطار التحليلي في دراسته لحالة بولونيا، حيث اختبر التغيير الأيديولوجي في إطار العلاقة بين المبادئ الأساسية والأيديولوجية الممارسة، وذلك من خلال تحليله لمجموعة من البيانات والتصريحات الصادرة عن القادة السياسيين والأيديولوجيين على مدى سبع وعشرين سنة (1956-1983).

منهجية البحث في الأيديولوجيا عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد

انطلاقاً من الحقيقة المسلم بها جدلاً بأن بناء العلوم الاجتماعية مركب من عنصرين أساسيين غير منفصلين وهما: النظرية والحقائق الأمبريقية اللذان لا غنى عنهما في شرح وفهم الظاهرة الاجتماعية، فإننا نميل إلى تفضيل الطريقة التدرجية في دراسة الأيديولوجيا ببلدان العالم الثالث بصفة عامة والعالم العربي على وجه الخصوص لأنها تحتوي ضمنياً على منهج ديبالكتيكي لتحليل العلاقة بين النظرية والتطبيق. إلا أنه يجب الاعتراف بأن حالة البلدان العربية مثلاً تختلف عن حالة مجتمعات بلدان أوروبا الشرقية. فإذا كانت المبادئ الأساسية في هذه الأخيرة مستمدة من تعاليم أيديولوجية واحدة (الاشتراكية العلمية سابقاً) فإن ذلك غير صحيح بالنسبة للبلدان العربية. فالأيديولوجيات الرسمية لهذه الدول مبنية على تعاليم ومبادئ مختلفة المصادر بما في ذلك الدين والوطنية والعروبة والاشتراكية. إلا أن هذا التنوع في الأيديولوجيا السائدة لا يمثل حاجزاً أمام استعمال الطريقة التدرجية مادامت تحتفظ لنفسها بعدد من المستويات التجريدية لمفهوم الأيديولوجيا وفي نفس الوقت تسمح باختبار المستوى الذي سيكون محل دراسة خاصة. كما أن هذه الطريقة تتطلب مواجهة المبادئ الأساسية مع الأيديولوجية الممارسة لتحديد درجة الانسجام أو التناقض بين الاثنين. كما أنها تسمح أيضاً بمعرفة التغيرات التي تكون قد طرأت على المبادئ الأساسية نفسها بحكم مرور الوقت ومدى انعكاسها على الأيديولوجية الممارسة.

الخلاصة

يمكن القول إن هذه الدراسة ساهمت إلى حد كبير في إزالة اللبس الذي كان يحيط بمفهوم الأيديولوجيا والتأسيس لمنهج البحث فيها على أسس جديدة. وقد تطلب منا الأمر في البداية الرجوع إلى أطروحات بعض مؤسسي علم الاجتماع ومن أتى بعدهم من اليساريين الجدد الذين كان لهم الفضل في تجاوز المفهوم التقليدي للأيديولوجيا وجعلها نظرية للتغير الاجتماعي. إلا أن النقص الذي كانت تعاني منه الدراسات الكلاسيكية في مجال الأيديولوجيا هو غياب منهج واضح المعالم لدراستها وتحليلها على المستويين النظري والأمبريقي، وهذا ما حولت هذه الدراسة إضافته لطرق البحث في الأيديولوجيا التي كانت إلى أمد ليس ببعيد مقتصرة على التحليل النظري دون إخضاعها بشكل كاف للدراسة الميدانية.

ومن أهم النقاط التي يمكن استنتاجها من خلال ما جاء في هذه الدراسة حول مفهوم الأيديولوجيا والأيديولوجيا السائدة نذكر مايلي:

- أن مفهوم الأيديولوجيا من أكثر المفاهيم تعقيداً في العلوم الاجتماعية، وهو من إنتاج الثورة الفرنسية التي دعت إلى الثورة على النظام الإقطاعي وعلى منظومته الفكرية، بما في ذلك الفكر اللاهوتي الذي سيطر على الحياة الاجتماعية والسياسة لردح من الزمن.
- عرف مفهوم الأيديولوجيا بعد مجيء ماركس تطوراً ملحوظاً حيث لم يعد مقتصرًا على نقد الدين فقط بل تعداه إلى نقد الفلسفتين الوضعية والمثالية. واعتبر ماركس الأيديولوجيا كوعي زائف لأنها تخفي طبيعة العلاقات الاجتماعية الحقيقية بين الطبقات.
- ومن جهته اعتبر ماركس فيبر الأيديولوجيا كموجه للفعل الاجتماعي وبالتالي فهي تشكل عاملاً حاسماً في إحداث التغير الاجتماعي، مستندلاً على ذلك بالعلاقة بين الأخلاق البروتستانتية وتطور

الرأسمالية.

- أما تصور دور كايم لوظيفة الأيديولوجيا فلم يكن سوسيولوجيا، فهي بالنسبة إليه أساس وجود تبعية الإنسان وجوهر طبيعته عقله. وفي اعتقاده أن الأفكار تشكل عقبة أمام معرفة الأشياء.
- لقد تحدث الماركسيون الجدد عن الأيديولوجيا بمفهوم جديد لم يعرف من قبل حيث اعتبروها نظرية للتغير الاجتماعي تعمل على تماسك الطبقة وتوجه أعمالها، واهتموا أكثر بالعناصر المكونة للبناء الفوقي من سياسة وإعلام وأيديولوجيا بدلا من التركيز على الأساس الاقتصادي.
- على الرغم من الاختلافات الملاحظة بينهم فإنهم يجمعون على تأكيد فكرة الأيديولوجيا السائدة، وفي اعتقادهم أن تحديدها يتوقف على التحليل الدقيق لكل حالة.
- إن الاختلاف حول مفهوم ومضمون الأيديولوجيا أدى بالضرورة إلى الاختلاف في طرق تحليلها، ولذلك فقد وضعنا تعريفا إجرائيا لمفهوم الأيديولوجيا تم على أساسه اختيار النموذج المناسب للبحث في الأيديولوجيا والأيديولوجيا السائدة في أي مجتمع.
- انطلاقا من العلاقة الجدلية بين النظرية والتطبيق في مجال العلوم الاجتماعية التي لا غنى عنها في شرح وتفسير الظواهر الاجتماعية، بما في ذلك الظاهرة الأيديولوجية، فإننا نعتقد أن الطريقة الأكثر ملاءمة للبحث في الأيديولوجيا هي الطريقة التدرجية Gradational approach لأنها تتطلب مواجهة بين المبادئ الأساسية والأيديولوجيا الممارسة قصد تحديد ومعرفة درجة الانسجام والتناقض بين المستويين. كما أنها تسمح بمعرفة التغيرات التي قد تكون طرأت على المبادئ الأساسية نفسها بمحكم مرور الوقت ومدى انعكاس ذلك على الأيديولوجيا الممارسة.

المراجع العربية

- أحمد خطابي (2008)، منهجية التفسير السببي للفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر والواقعية النقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 7.
- علي ليلة (1982)، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار المعارف، القاهرة.

المراجع الأجنبية

- Abercrombie, N. (1985), The Dominant Ideology Thesis, George Allen and Unwin, London.
- Barth, H. (1979), Truth and Ideology, University of California Press.
- Bennett, T. and others. (1985), Culture, Ideology and social process, The Open university press, London.
- For contemporary Cultural studies. (1980), On Ideology, Hutchinson, London.
- Filali, S. (1992), Ideology in a Third World Socialist States: The Algerian Case (1962-1978), p.H.D, University of Leeds.
- Habermas, J. (1975) Legitimation crisis, Trans bu Thomas McCarthy, Beacon Press, Boston, U.S.A.

- Hirst, p.O. (1975) Durkheim Bernard and Epistemology, Routledge and Kegan Paul, London.
- Kramnick, I. (1979) The Age of Ideology, Second edition, cornell University.
- Lane, R.E. (1962) Political Ideology, New York, free press of Glencoe.
- Larrain, J. (1979), The concept of ideology, London, Hitchinson.
- Lenin, V. (Vol.17) Certain features of the historical development of Marxism, Collected Works.
- Mannheim, K. (1972) Essay on the Sociology of Knozledge, edited by Paul Kecskemeti, Routledge and Kegan Paul LTD, London.
- Mannheim, K. (1966) Ideology and Utopia, Routledge and Kegan Paul LTD, London.
- Marx and Engels. (1970) Selected Work, Vol. 1.
- Marx and Engels. (1974) The German Ideology, Lawrance and Wishart, London.
- Parekh, B. (1982) Marx's Theory of Ideology, Groom Helm, London.
- Taras, R. (1984) Ideology in a sociakist state: Poland, 1956-1983. Cambridge University Press.

Research Method in Ideology from the Perspective of the Founders of Sociology and the New Left

Prof. Salah Alfilali

College of Arts, Humanities and Social Sciences - University of Sharjah
Sharjah - U.A.E.

Abstract

This study deals with research method in ideology.

It begins with the review of the historical context of the concept of ideology through addressing the theses of the founders of sociology and those of the new left who had a distinctive contribution in upgrading the concept of ideology from a mere false consciousness, as described by Marx , to theories of social change, regardless of their original thought, where it is likely that there will be different forms of ideologies, as the case in many third world countries where there are cooptive – eclectic ideologies.

Finally, the study reviews several models concerning the study of ideology, and suggests that the appropriate model for the study of ideology is the gradational approach.

Ideology, Dominant ideology, New left, Fundamental Principles, operative ideology.